

المركز الجامعي مرسلې عبد الله - تيبازة -



معهد الحقوق و العلوم السياسية
بالتعاون مع مخبر الاقتصاد و التنمية

تحت الرعاية السامية لمعالي وزير التعليم العالي و البحث العلمي
و وزيرة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة

ينظم

الملتقى الوطني الأول الرعاية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة



توصيات الملتقى

يومي 29 و 30 أفريل 2015

في يومي 29 و 30 أبريل من سنة 2015 انعقد الملتقى الوطني الأول تحت عنوان الرعاية القانونية لذوي الاحتياجات الخاصة ، و بعد نهاية أشغال الملتقى في يومه الأول و التطرق لجميع المداخلات في الفترة الصباحية و الفترة المسائية و بعد المناقشة و تدوين جميع النقاط المثارة من طرف المحاضرين و المتدخلين ، و بعد انتهاء أشغال الورشات الستة في اليوم الثاني 30 أبريل خلصت لجنة الصياغة إلى التوصيات التالية :

- 1- دسترة حماية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 2- تفعيل و إثراء المنظومة القانونية الضابطة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 3- إشراك فئات ذوي الاحتياجات الخاصة في المجالس المنتخبة .
- 4- دعوة المشرع إلى أخذ بعين الاعتبار خصوصية فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في أي عمل تشريعي .
- 5- ضرورة تشجيع التنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية للتكفل الأمثل بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 6- ضرورة صياغة منظومة قانونية متخصصة ترعى خصوصية المؤسسات الراحية لذوي الاحتياجات الخاصة .
- 7- ضرورة تأهيل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة بما يمكنهم من التنمية الاقتصادية .

- 8- تحفيز القطاع الخاص على إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 9- الاستفادة من الخبرة الأجنبية (التجارب الدولية) في مجال تأهيل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة .
- 10- إقامة معرض سنوي لذوي الاحتياجات الخاصة .
- 11- تخصيص جائزة تقديرية لإبداعات ذوي الاحتياجات الخاصة.
- 12- إنشاء شبكة معلوماتية وطنية رسمية تعنى بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة .